Publication	Al Shorouq
Date	December 18, 2016
Circulation	280,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	MoH’s price hike deadline ends, drugmakers reject proposal
Page	05
Reporter	Asmaa Sorour

ارتفاع أسعار الأدوية تلهب ظهور المصريين

انتهاء مهلة «الصحة» لمقترح رفع أسعار الأدوية.. والشركات تتجه للرفض

■ الشركات تطالب بـ ٥٠٪ زيادة سعرية ابتداء من العام المقبل

.. و«الحق فى الدواء» يحذر: احتياطى الوزارة لا يكفى ٥٠ يوما

كتبت - أسماء سرور

تنتهى المهلة التى أعطتها وزارة الصحة لشركات الأدوية المحلية لإرسال قوائم الأدوية المطلوب زيادة أسعارها، اليوم، بعد أدنى ٥ أدوية لكل شركة، وحد أقصى ١٠٪ من إجمالى المنتجات.

وقالت مصادر مطلعة فى إحدى شركات الأدوية إن الشركات تتجه لرفض اقتراح الوزارة، حيث تبحث إرسال خطاب رسمى لإفادتها بذلك، موضحة أن غرفة صناعة الأدوية «تقدر أبعادا طارئا لمناقشة التحرك الأخير للوزارة، وانتهى إلى مطالبتها برفع نسبة الأدوية المنتظر تحريك أسعارها من ١٠٪ إلى نسب تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ من إجمالى المستحضرات المنتجة فى كل مصنع.

وأضافت المصادر لـ«الشروق» أن الغرفة طالبت بأن تكون نسبة الزيادة السعرية ٥٠٪ من سعر البيع الحالى للجمهور، بحيث تطبق على مراحل كل ٦ أشهر، على أن يبدأ التطبيق اعتبارا من العام المقبل، فيما خالفت «الصحة» فى خطابها - الذى حددت فيه نسبة المستحضرات المقترح زيادتها وهى ١٠٪ فقط - وعودها المتكررة التى قالتها فى اجتماعات على مدى الأسابيع الماضية.

وتأتى المفاوضات وسط تحذيرات المركز المصرى للحق فى الدواء، فى بيان أمس، من استمرار الأزمة بين وزارة الصحة والشركات، مع عدم قيام الشركات باستيراد المواد الخام لعدد من الأصناف منذ شهرين، مؤكدا أن ذلك سيكون له عواقب وخيمة بدءا من شهر مارس المقبل ستتعصف بحقوق ملايين المرضى الذين أصبحوا أصبحت حلقات تطاحن المسالخ والأرباح بين شركات الدواء والوزارة.

وجدد المركز مطالبته جميع الجهات بالحفاظ على أرواح المواطنين قبل تفاقم الأزمة، مشددا على أن الاحتياطى الاستراتيجى للإمداد والتموين فى الوزارة لا يكفى أكثر من ٥٠ يوما حتى سبتمبر/أيلول المقبل، فى ضوء وجود مئات الآلاف الذين يترددون على هذه المستشفيات يوميا.

ورصد المركز خلال شهرى نوفمبر وديسمبر شكاوى عديدة من أكثر من ١٩ محافظة، كما وثق شهادات عدد كبير من المرضى والخبراء والمختصين والصيادلة بوجود نقص شديد فى الأصناف الموجودة، مثل أصناف تخص الأدوية للأمراض المزمنة مثل الضغط والسكر والكبد، والمحاليل الطبية، وأدوية الأورام والصرع والقلب، وأنواع الأنسولين، ومشتقات الدم، وبعض أنواع الخيوط الجراحية، والإبر النظيفة، وأدوية التخدير.

كما شملت قائمة النواقص الجديدة ٤ أصناف خاصة بجلطات الدم، وتتم المريض حياته ثمنا لعدم وجودها، ووصل عدد الأدوية غير الموجودة إلى أكثر من ألف صنف، ٧٧٪ منها لها مثائل أو بدائل لكن مع عدم وجود ثقافة دوائية كافية. بينما عدد الأدوية المسجلة داخل مصر نحو ١٣٥٠٠ صنف، ونقص أى منها يعد اعتداء على حقوق المرضى، حسب المركز.

ويحسب مسئولين فى عدد من المعاهد والمستشفيات، توقف شركات الأدوية عن توريد احتياجات المستشفيات المعهد القومى للأورام، ومستشفى الحسين الجامعى، ومستشفى قصر العينى، ومستشفى المنيل الجامعى، ومستشفى معهد ناصر، ومستشفى أحمد ماهر، ومستشفى الهلال، ومستشفى الأطفال الجامعى (أبوالريش المنيرة، الياباني)، التى تعالج ٣٠٪ من الحالات المرضية البسيطة فى مصر، و٧٠٪ من الحالات المعقدة كالأورام وعمليات القلب والمخ، ويتم بها نحو ٥٥٪ من العمليات الكبرى.

وخلال مقابلة يومية مع عدد من الشركات، رصد المركز اختفاء نحو ٥٥ صنفا ليس لها مثائل أو بدائل للمريض، وهى أصناف حيوية خطيرة وتوصف أنها منقذة للحياة، ومنها أدوية الطوارئ داخل أكثر من ٦٦٠ مستشفى عاما ومركزيا، فضلا عن جميع أدوية التخدير الكلى والنصفى، وأدوية الإفاقة، التى أصبحت لا تغطى جميع الوحدات الصحية بالكامل، كما اختفت أدوية هرمونات الذكورة والأنوثة، مع نقص عدد من أدوية الأمراض النفسية والعصبية، والمراهم والقطرات الخاصة بعلاج فيروسات العيون، واختفى عدد من أصناف أدوية العلاج من الفشل الكلوى مثل كيتواستريل.

وأشار التقرير إلى أن السوق تعانى من سحب عدد كبير من المرضى للأنسولين، وهو ما أدى إلى وقف شركات التوزيع عمليات البيع حتى لا ينتهى رصيدها المتبقى، فى الوقت الذى يزيد تخزين الأدوية الحيوية من اشتعال الأزمة، مطالبا بضرورة تواخر احتياطى استراتيجى لا يقل عن ٣ ملايين عبوة بسعة واحدة.

وحذر المركز من هجمة كبيرة من مهربى وغشاشى الأدوية فى السوق السوداء، لبيع إنتاجهم مستغلين الأزمة وإقبال المواطنين على الشراء، حيث تنتشر نحو ٤٠ صفحة على الإنترنت لبيع هذه الأصناف، مثل الألبومين فيومين، الأمر الذى دفع مدير قصر العينى إلى التحذير من ذلك بعد اكتشاف تأثيرها على عمل أجهزة القلب للمرضى، مطالبا بوقف البيع الحر، وفرض رقابة على توزيعه فى المستشفيات العامة.